البنك الدولي: ٥٠ ٪ من اللبنانيين يتقاضون أقل من ٨,٣ دولارات في اليوم

أصدر البنك الدولي تقريرًا حول الآفاق الاقتصاديّة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان - تشرين الأول ٢٠٢٥ تحت عنوان «الوظائف والنساء: مواهب غير مستعملة ونموّ غير محقق» والذي ناقش فيه أهميّة زيادة نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة في المنطقة لتحسين مستويات المعيشة.

علّق التقرير أن المنطقة في وضع حرج في ظلّ التقلّبات الاقتصاديّة العالميّة وحالة عدم اليقين المستمرّة في المنطقة والهشاشة والتحوّل الديموغرافي الشامل.

وبحسب البنك الدولي، تحسّنت النظرة المستقبليّة لغالبيّة دول المنطقة منذ صدور نسخة نيسان ٢٠٢٥ من التقرير ولكنها لا تزال متفائلة إنما بحالة حذر حيث إنه من المتوقع أن يبلغ نموّ الناتج المحلّي الإجمالي ٢,٨ ٪ في العام ٢٠٢٥ و ٣,٣ ٪ في العام ٢٠٢٦ مقارنةً بنسبة نمو مقدّرة بـ ٢,٣ ٪ في العام ٢٠٢٤.

أما لجهة دول مجلس التعاون الخليجي، فقد كشف التقرير أنه من المتوقع أن تتحسّن نسبة النموّ الاقتصادي من ٢,٢ ٪ في العام ٢٠٢٤ إلى ٣,٥ ٪ في العام ٢٠٢٥ و ٤,٤ ٪ في العام ٢٠٢٦ بسبب قيام أوبك+ بإنهاء مرحلة خفض الإنتاج بشكل تدريجيّ إضافةً إلى التوسّع القويّ في القطاعات غير النفطيّة.

أمّا لجهة الدول النامية المصدّرة للنفط في المنطقة، فأشار التقرير إلى أن «آفاق النموّ خجولة مع توقعات أن تتراجع معدلات النموّ الاقتصادي من ٢,٥ ٪ في العام ٢٠٢٤ إلى ٠,٥ ٪ في العام ٢٠٢٥ و ٠,٨ ٪ في العام ٢٠٢٦ نتيجة الاضطرابات الناجمة عن النزاعات والتعديلات في إنتاج النفط.

أمّا بالنسبة للدول النامية المستوردة للنفط في المنطقة، فقد قدّر البنك الدولي أن ترتفع معدّلات النموّ من ٢,٢ ٪ في العام ٢٠٢٤ إلى ٣,٧ ٪ في العام ٢٠٢٥ بسبب زيادة الاستهلاك الخاصّ والنشاط الاستثماري، كما والتعافي في قطاعات الزراعة والسياحة والإصلاحات الماكرو اقتصاديّة والمساعدات من الخارج، معلّقًا أن بعض الاقتصادات لا تزال تعاني من تبعات الصدمات الطبيعيّة والولوج المحدود للتمويل الدولي، مؤكّدًا هشاشة المنطقة أمام الصدمات.

وقد أشار التقرير إلى أنه بالرغم من «أن آفاق النموّ في المنطقة تحسّنت لتتماشى مع النمط العالميّ فلا تزال منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان تعاني من النزاع في المنطقة وتصاعد معدّلات الفقر والنزوح الداخلي الكبير للأفراد».

ولكن التقرير علّق أن التغيّرات في أسعار النفط من شأنها أن تؤدّي إلى توقعات نموّ عالية وخاصةً بين الدول المصدّرة والتي تشكّل حوالى ٧٠ ٪ من الناتج المحلّي الإجمالي في المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، أشار التقرير إلى أن «المنطقة تقف في وسط التحدّي العالمي للوظائف حيث إن **نسبة النموّ في السّكان الذين هم في سن العمل قد تخطّت عدد الوظائف الجديدة، إذ إنه من المتوقع أن يزيد عدد السّكان الذين هم في سن العمل بحوالى ٢٢٠ مليون شخص خلال الـ ٢٥ سنة المقبلة، أي نسبة ارتفاع بحوالى الـ ٤٠ ٪**».

وقد ذكر التقرير أن الزيادة السريعة في عدد السّكان الكبار بالسن ضمن المنطقة سوف يكون لها تأثير على نموّ الناتج المحلّي الإجمالي والماليّة العامّة وأنظمة الحماية الاجتماعيّة.

في هذا الإطار، يشير التقرير إلى أن الحلّ الوحيد لعكس هذا الاتجاه هو تعزيز مشاركة النساء في سوق العمل.

بالتفاصيل، أشار التقرير إلى أنه على الرغم من عقود من الاستثمارات في التعليم حيث أصبح عدد النساء في المنطقة اللواتي تسجّلن وتخرّجن من المدارس يوازي أو يتخطّى عدد الرجال، فإن متوسّط نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة في المنطقة لا يزال من الأدنى في العالم.

وقد أضاف التقرير أن ١ من ٥ نساء في سن العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان تشارك في سوق العمل بغض النظر عن مدخول البلد...

و أشار البنك الدولي إلى أن نسبة مشاركة النساء المنخفضة تشير إلى عدد من القيود المتشابكة.

وبالتالي، أن البلدان التي تعاني من تلك القيود الاجتماعيّة القاسية قد تجد الوظائف عن بعد والمنصّات الرقميّة كوسائل لتحقيق التقدّم على المدى القصير في حين أن التقدّم على المدى الطويل قد يتمّ من خلال بذل الجهود لتحقيق تغييرات أساسيّة.

من منظارٍ آخر، ذكر التقرير أن الإصلاحات القانونيّة وتطبيقها الموثوق هما أساسيّان لتحقيق نهج سياسي ناجح من خلال سنّ وتطبيق قوانين تؤكد التساوي في الأجور بين الجنسين إضافة إلى بنود واضحة لمكافحة التمييز والتحرّش كما وحماية مواضيع التوظيفات والترقيات والفصل من العمل بالإضافة إلى إزالة القيود القديمة المتعلّقة بالتفريق بين الجنسين والقيود على المهن المسموح بها وساعات العمل والتنقل مع السماح بالعمل المرن.

وقد أضاف التقرير أن الاستثمارات لتحسين الأمن والثقة ونطاق تغطية وسائل النقل العامّ قد تحسّن فرص العمل للنساء والحفاظ عليها.

وذكر التقرير أيضًا أن تحقيق توازن بين مؤسّسات القطاع العامّ والخاصّ قد يزيد ضغوطات التنافس وبالتالي يزيد كلفة التمييز لدى التوظيف.

الوضع اللبناني

في ما يتعلّق بلبنان، فلا تزال البلاد تعاني من ضعف في الماليّة العامّة وفي تأمين الخدمات الأساسيّة في ظلّ الأزمة الاقتصاديّة الراهنة.

وأشار التقرير إلى أن الحرب الأخيرة في لبنان قد فاقمت المشاكل الإنسانيّة والاقتصاديّة، ما أدّى إلى نزوح حوالى الـ ١,٢ مليون شخص وعدد كبير من الوفيّات.

وكان قدّر البنك الدولي الأضرار الماديّة الناجمة عن النزاع عند حوالى ٦,٨ مليارات د.أ. في نهاية العام ٢٠٢٤ والخسائر الاقتصاديّة عند ٧,٢ مليارات د.أ. واحتياجات التعافي وإعادة الإعمار عند حوالى ١١ مليار د.أ.

وقد علّق التقرير في هذا الإطار أنه على الرغم من هذه العوائق، فقد تمكّن لبنان من تحقيق تقدّم ملحوظ على الصعيد السياسي لا سيّما مع إنهاء فراغ سياسي دام سنتين مع انتخاب رئيس جديد للجمهوريّة وتشكيل حكومة جديدة في بداية العام ٢٠٢٥.

بالإضافة إلى ذلك، ساهم التقدّم في الإصلاحات في انتعاش الحركة السياحيّة في شهري تموز وآب ٢٠٢٥ بمساندة النموّ في البلاد مع توقعات باستمرار هذه الوتيرة في العام ٢٠٢٦.

وتوقع التقرير أن يسجل الناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي في لبنان **نموًّا بنسبة ٣,٥٪ في العام ٢٠٢٥ و ٤,٠٪ في العام ٢٠٢٦ مقارنةً بانكماش اقتصادي مقدّر بنسبة ٧,١ ٪ في العام ٢٠٢٤.**

بالإضافة إلى ذلك، ذكر البنك الدولي أن مؤشر تضخم الأسعار انخفض بنسبة ١٤٪ على أساس سنوي خلال شهر تموز العام ٢٠٢٦.

يتوقع البنك الدولي أيضًا أن يتحسّن نموّ الناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد إلى ٢,٧٪ في العام ٢٠٢٥ (في ظل المحافظة على استقرار سعر الصرف منذ شهر آب ٢٠٢٣ مع توقعات أن تنخفض نسبة التضخم إلى ما دون الـ ١٠٪ في عام ٢٠٢٥ بانكماش بنسبة ٧,٦ ٪ في العام ٢٠٢٤) وإلى ٣,١ ٪ في العام ٢٠٢٦.

واشار البنك الدولي الى ان العجز في الحساب الجاري قد يصل إلى ١٥,٨٪ كنسبة من الناتج المحلّي الإجمالي في العام ٢٠٢٥ وإلى ١٦,١٪ كنسبة من الناتج المحلّي الإجمالي في العام ٢٠٢٦ مقارنةً مع نسبة ٢٢,٢٪ في العام ٢٠٢٤.

كذلك، تشير توقعات البنك الدولي إلى تصفير في العجز في الموازنة في عامي ٢٠٢٥ و ٢٠٢٦ مقابل فائض نسبته ٠,٥٪ من الناتج المحلّي الإجمالي في العام ٢٠٢٤.

وكشف التقرير أيضًا أن معدّلات الفقر في لبنان ارتفعت بسبب فقدان الأسر قدراتها الشرائيّة خلال فترة الأزمة الاقتصاديّة.

بالأرقام، فإن نسبة السّكان الذين يعيشون دون خطّ الفقر على ارتفاع دائم حيث إن نسبة الأفراد الذين يكسبون أقلّ من ٣,٠ د.أ. يوميًّا زادت من ٠,١٪ في العام ٢٠١٣ إلى ٥,٩٪ في العام ٢٠٢٣، في حين أن **نسبة الأفراد الذين يكسبون أقل من ٤,٢ د.أ. يوميًّا ارتفعت من ٠,٣٪ إلى ١٦,٠٪ ونسبة الذين يكسبون أقل من ٨,٣ د.أ. يوميًّا زادت من ٥,٥٪ إلى ٥٠,٧٪ في الفترة نفسها.**

برنامج الأغذية العالمي: ٣١٨ مليون شخص سيواجهون الجوع بعام ٢٠٢٦

حذر برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة من أن العالم سيواجه أزمة جوع في عام ٢٠٢٦ في ظل موارد غير كافية للاستجابة لها، مؤكدا أن الانخفاض في تمويل عمليات الإغاثة الإنسانية العالمية يجبر البرنامج على تقديم المساعدات الغذائية لنحو ثلث عدد المحتاجين فقط.

وقال بيان صادر عن البرنامج إنه «يهدف لتوفير المساعدات الغذائية لقرابة ١١٠ ملايين شخص من الأكثر ضعفا في عام ٢٠٢٦ بتكلفة تقديرية تبلغ ١٣ مليار دولار أميركي، لكن التوقعات الحالية تشير إلى أن البرنامج قد يحصل على نحو نصف هذا المبلغ فقط».

ووفقا لتقرير التوقعات العالمية لعام ٢٠٢٦ الصادر عن البرنامج، سيواجه في العام المقبل نحو ٣١٨ مليون شخص حول العالم الجوع، أي أكثر من ضعف الرقم الذي سُجل في عام ٢٠١٩.

وقالت المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي سيندي ماكين إن «العالم يواجه مجاعات متزامنة في غزة وأجزاء من السودان، وهو أمر غير مقبول تماما في القرن الـ٢١».

وأضافت ماكين أن جهود البرنامج في العام الجاري نجحت بتفادي حدوث المجاعة في عدة دول، وساهمت في انتشال العديد من المجتمعات من حافة الموت جوعا، ومع ذلك لا تظهر أزمة الغذاء العالمية أي بوادر للتراجع في عام ٢٠٢٦، حيث يُتوقع أن تؤدي النزاعات والظواهر المناخية القاسية وعدم الاستقرار الاقتصادي إلى عام آخر من انعدام الأمن الغذائي الحاد.

وأردفت قائلة «يوفر برنامج الأغذية العالمي شريان حياة ضروريا للأشخاص في الخطوط الأمامية للنزاعات والكوارث المناخية، وكذلك للذين اضطروا إلى ترك منازلهم، ونحن نعمل على تحويل طريقة عملنا للاستثمار في حلول طويلة الأمد لمعالجة انعدام الأمن الغذائي، ولكن إنهاء الجوع المستمر يتطلب دعمًا أكثر استدامة والتزاما عالميا حقيقيا وتعاونا حقيقيا».

وحثت ماكين المجتمع الدولي على الاستثمار في الحلول التي أثبتت فعاليتها لوقف انتشار الجوع والعودة إلى المسار الصحيح في عام ٢٠٢٦ نحو عالم خال من الجوع.